

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٦

الإثنين، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة برودهيرست إستيفال	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيدة أوسي
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60177 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

عام ٢٠٢٣. وسلط الضوء على خسائر الدولة البالغة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار سنوياً نتيجة لعدم تحصيل العائدات الجمركية وهي مشكلة ما برحت الحكومة تواجهها منذ بعض الوقت. وأعلن عن قرار الحكومة بتخفيض الدعم التراجعي للوقود الذي يكلف الدولة نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً كوسيلة لزيادة إيرادات البرامج الاجتماعية.

اخاطب رئيس الوزراء الأمة مرة أخرى في ١٨ أيلول/سبتمبر معرباً عن تعاطفه مع ضحايا العنف، وحث الناس على التكاتف لدعم الإصلاحات التي تتفادها الحكومة لتعزيز الدولة وشجع الجميع على مقاومة المصالح الخاصة المكتسبة.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه أغلق أحد أكبر تحالفات العصابات الإجرامية في العاصمة مستودع الوقود الرئيسي في البلد في ميناء فارو في بورت أو برنس. واستمرت حالة الحصار هذه لأكثر من أسبوع بالرغم من عمليات الشرطة المتضافرة خلال عطلة نهاية الأسبوع مما أدى إلى عزل العاصمة عن مصدرها الرئيسي للوقود وسبب نقصاً في جميع أنحاء البلد وأدى إلى إغلاق المستشفيات.

لقد واصلت طوال الأزمة بذل مساعيي الحميدة مع جميع قطاعات المجتمع الهايتي وشجعت جميع الأطراف على الدخول في حوار واسع النطاق ومفتوح وبناء. وفي حين أدت الجهود غير الحاسمة إلى مأزق متوقع حتى الآن بدأ أصحاب المصلحة الوطنيون استئناف التعاون فيما بينهم بشعور متجدد بالإلحاح. وفي الأسابيع الماضية، بدأ ممثلو الحكومات والجماعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مشاورات جديدة بشأن سبل التوصل إلى توافق أوسع نطاقاً في الآراء بشأن المسار إلى الانتخابات ولكننا لم نتوصل إليه بعد.

إن من المشجع أن يشرع قادة القطاع الخاص أيضاً في توحيد صفوفهم والتعهد بالوفاء بمسؤولياتهم المالية والقانونية. وستكون الزيادات المستمرة في الإيرادات أوضح دليل على وفاء جميع الأطراف بذلك الالتزام.

كما أشار عدد من المراقبين والمحاوئين علناً إلى دور التمسك بالمصالح الاقتصادية والسياسية في تأجيج الاضطرابات واستدامتها والتلاعب بها، الأمر الذي أدى إلى تعميق الأزمة السياسية.

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وكندا وهاييتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهاييتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، والسيدة فاليري غوارنيري، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة عادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة لا ليم.

السيدة لا ليم (تكلت بالإنكليزية): خلال الأسابيع القليلة الماضية بدأت ثلاث أزمات تتقاطع على نحو جديد ومروع في هاييتي. فما تزال أزمة العصابات تعطل الحياة اليومية بصورة عنيفة، الأمر الذي أدى إلى تشريد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم. كما تسبب الأزمة الاقتصادية اختناقاً في البلد حيث يواجه الهايتيون ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية والوقود الذي لا يتوفر غالباً إلا في السوق السوداء. وعلى الرغم من استمرار تلك المحكات واستمرار الاحتجاجات المشروعة للشعب الهايتي لا يزال أصحاب المصلحة السياسيون يكافحون لإيجاد توافق بينهم وتحديد مسار إلى الانتخابات.

في خطابه إلى الأمة في ١١ أيلول/سبتمبر أطلق رئيس الوزراء مرة أخرى دعوة إلى استمرار الحوار بوصفه وسيلة لتهيئة الظروف الأمنية والدستورية والسياسية اللازمة لإجراء الانتخابات بحلول نهاية

المدنية. وفي الأسبوعين الماضيين وحدهما، أسفرت الهجمات على موظفي برنامج الأغذية العالمي عن فقدان نحو ٢ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية، تقدر قيمتها بنحو ٥ ملايين دولار، كانت ستدعم مجتمعة ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أضعف الفئات الهايتية خلال الشهر المقبل. ولا شك في أن زملائي من برنامج الأغذية العالمي سيتشاطرون المزيد من المعلومات عن تلك الأحداث.

ومن البديهي في ظل هذه الظروف أن تتعرض الحقوق الأساسية - من حرية التنقل إلى التعليم - لتقويض كارثي وأن نشهد تعطيلًا متكررًا لإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية. فلم تتلق السجون الطعام أو الدواء أو الماء منذ أيام. وأسفرت الأزمة الاقتصادية وأزمة العصابات والأزمة السياسية مجتمعة عن كارثة إنسانية. ويجب علينا ألا نفقد الأمل، بل أن نوحّد جهودنا لإيجاد سبيل نحو غد أفضل. والخطوة الضرورية الأولى لمعالجة الأزمة الراهنة هي إيجاد حل سياسي بقيادة هاييتي. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلاً لدعم الهايتيين في جهودهم لبناء مستقبل أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة لا ليم على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن للسيدة غوارنيري.

السيدة غوارنيري (تكلمت بالإنكليزية): زرت هاييتي قبل عدة أشهر، وفي ذلك الوقت صدمتني الاحتياجات المتزايدة والصعوبات التي يواجهها فريق برنامج الأغذية العالمي وشركاؤنا في نقل البضائع من وإلى العاصمة. وكنا نكافح من أجل تلبية احتياجات السكان، الذين يعانون نصفهم من انعدام الأمن الغذائي. ولكن كان هناك بصيص أمل هام. فالوجبات المدرسية كانت تصل إلى أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ طفل، يُغذى ثلثهم على أغذية يزرعها صغار المزارعين محلياً. وكنا نواصل التوسع كجزء من جهود الحكومة لضمان استفادة جميع الأطفال الهايتيين من وجبات مغذية في المدارس. وانخرط عشرات الآلاف من الناس في أعمال لإعادة تأهيل وبناء الأصول الريفية التي كانت تدعم إنتاج الأغذية ولتطهير وتصريف القنوات في المناطق الحضرية التي تتسبب في حدوث فيضانات خلال موسم الأعاصير.

ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لتقويض الإصلاح، بدأت إدارة الجمارك الجديدة عملها. فبالإضافة إلى المضبوطات التي تمت في الأشهر الأخيرة، زادت عائدات الجمارك على الواردات بواقع خمسة أضعاف خلال الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس. وتهدف البرامج المتعلقة بإدارة الحدود بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الاستفادة من تلك النجاحات المبكرة، بصفة خاصة للتصدي للاتجار بالمخدرات.

وسلّطت الاضطرابات الحالية الضوء بشدة على الشرطة الوطنية الهايتية، التي وُضعت حقا على المحك. وقد أسفر العمل الشاق الذي قامت به لإزالة حواجز الطرق واستعادة بعض مظاهر حرية التنقل للسكان عن درجة من الثقة في قدراتها. ففي الوقت الذي أُعيد فيه بناء بعض المتاريس بسرعة، أظهرت استجابة المؤسسة الشوط الذي قطعته. ولكن لا تزال أحياء بأكملها لا وجود فيها للشرطة، وتهدد الحالة المزمنة في محطة فارو للوقود بكشف القدرات الحقيقية المحدودة جداً للقوة الوطنية.

وأعرب عن امتناني للجهات المانحة التي تعاونت في وقت مبكر مع البرنامج المشترك للشرطة الوطنية الهايتية، المعروف باسم الصندوق المشترك للتبرعات. وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة الاجتماع بانتظام، كما فعلنا في الأسبوع الماضي، بغية توليد المزيد من الدعم للصندوق المشترك للتبرعات. والاستثمار في المؤسسات والهياكل الأساسية والقدرات البشرية أمر أساسي.

وكما هو الحال دائماً، فإن الفئات الأضعف أصلاً هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. وتقدر منظومة الأمم المتحدة في هاييتي أن ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص قد تأثروا بشكل مباشر بموجة أعمال عنف العصابات الأخيرة، والتي شهدت استخدام العنف الجنساني، ولا سيما الاغتصاب، بشكل منهجي.

كما أدى انعدام الأمن بصفة عامة حالياً إلى الحد بشدة من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وكان حوالي ٤,٩ ملايين الهايتيين في حالة حاجة إنسانية قبل الموجة الحالية من الاضطرابات

الأخرى. وقام المحتجون بسلب ونهب مستودعات المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى استنزاف المخزونات التي كانت مخزنة مسبقاً لتوزيعها على الفئات الضعيفة من السكان في حالة الكوارث. وكما قالت السيدة لاليم، فقد برنامج الأغذية العالمي وهاييتي على مدى أسبوعٍ ثلث مخزوناتنا الغذائية، حيث استُهدف عمداً مستودعان من مستودعاتنا الأربعة بالسلب والنهب. وكان المستودعان يحويان أكثر من ٢ ٠٠٠ طن متري من الأغذية، التي كان يمكن أن تدعم أكثر من ٢١٨ ٠٠٠ من أضعف الفئات من النساء والرجال والفتيات والفتيان.

كما شهدت وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية نهباً لمكاتبها ومستودعاتها، ونقدر أن إمدادات إغاثة بقيمة ٦ ملايين دولار على الأقل فقدت في الهجمات، وهو ما كان يمكن أن يفيد أكثر من ٤١٠ ٠٠٠ شخص محتاج. وتؤثر عمليات النهب تأثيراً سلبياً على التأهب للكوارث في ذروة موسم الأعاصير.

وعلى الرغم من تلك الظروف الصعبة، يبقى برنامج الأغذية العالمي وغيره من الجهات الفاعلة في هاييتي ويعتزمون البقاء والعمل. وقد شرعنا خلال عطلة نهاية الأسبوع في دعم الهايتيين مرة أخرى، وإن كان ذلك على نطاق محدود. وببساطة، لسنا في وضع يسمح لنا بدعم جميع الذين يحتاجون إلى مساعدتنا بسبب الفوضى وبيئة العمليات. ولذلك، فإننا نتطلع إلى زيادة الدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمواصلة تيسير وصول المساعدات الإنسانية وضمان حماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفيها وأصولها.

إننا نقوم بدورنا. ونعمل بجد لبيتسنى لنا الوصول وقد حققنا بالفعل تقدماً كبيراً في وقت سابق من هذا الصيف في سيتي سولاي، حيث يُسرت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وتساورنا مخاوف عديدة بشأن الأشخاص الذين نخدمهم ونشعر بالقلق من أن يزداد الوضع السيئ سوءاً مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونفاذ مخزونات المواد الغذائية. ونتوقع كذلك موسماً نشطاً للأعاصير، أقل ما يوصف به أنه سيكون كارثياً بالنسبة لهذا الشعب المنكوب.

ويساعد برنامج الأغذية العالمي الحكومة، بدعم من البنك الدولي، في وضع سياسة وطنية للحماية الاجتماعية واتخاذ تدابير لدعم تنفيذها وجعلها تستجيب للصدمات وتكون شاملة لأضعف الناس. وهناك خطط لكي تتولى الحكومة توفير التحويلات النقدية بالكامل بحلول عام ٢٠٢٤، فيما تصل المساعدة الغذائية الطارئة إلى أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلد، مع وجود مخزونات مهيأة مسبقاً لدعم تعزيز الاستجابة في حالة حدوث أعاصير وكوارث أخرى.

لقد وصلت الحالة في هاييتي اليوم، للأسف، إلى مستويات بائسة جديدة بدلاً من التقدم الذي كنا نأمل فيه ونحلم به. ففي أقل من عام واحد، ارتفع سعر سلة الأغذية الأساسية بنسبة ٥٢ في المائة. وتضاعف سعر البنزين. ويبلغ معدل التضخم ٣١ في المائة، وهو أعلى مستوى له في السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يرتفع أكثر. ولم يعد بالإمكان إدخال الديزل اللازم لتشغيل إمدادات الطاقة والغذاء والإمدادات الأساسية البلد عبر الميناء، كما إن إمدادات المياه تنخفض بشدة. وبرنامج التغذية المدرسية معلق لأن الوضع ليس آمناً لذهاب الأطفال إلى المدارس. وقد تم فعلياً عزل بورت أو برنس، المركز الاقتصادي والسياسي، عن بقية أنحاء البلد. وكل ذلك سببته العصابات، التي تُحكم قبضتها على الشرايين الرئيسية المؤدية من وإلى العاصمة. وهذا هو الواقع الذي ما فتئ الهايتيون يتحملونه يومياً منذ شهور.

وفي الأسبوع الماضي، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تقريرنا عن "بؤر الجوع الساخنة"، الذي يرد فيه ذكر هاييتي. ونتوقع أن يزداد تدهور الأمن الغذائي في هذا العام وأن يتجاوز المستوى القياسي البالغ ٤,٥ ملايين نسمة، الذين يقدر أنهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي عند مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ، بما في ذلك ١,٣ مليون نسمة بحاجة إلى مساعدات طارئة.

إن انعدام الأمن يجعل من الصعب والخطير جداً تنفيذ البرامج الإنسانية، ناهيك عن التنمية، في البلد. فالعصابات التي تخنق العاصمة تمنع الوصول إلى إمدادات الوقود والمراكز اللوجستية الرئيسية، بما في ذلك الموانئ والمطارات، فضلاً عن الطرق المؤدية إلى المقاطعات

إن العنف والجريمة المنظمة، فضلا عن وجود الجماعات المسلحة والاشتباكات بينها، تعرض للخطر الاستقرار والأمن وسيادة القانون في هاييتي، مما يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وآفاق التنمية الدائمة. بسبب سواحل هاييتي التي تمتد لمسافة ١ ٥٠٠ كيلومتر وحدودها البرية مع الجمهورية الدومينيكية التي يبلغ طولها ٣٦٠ كيلومترا، يتعرض البلد بشكل خاص للاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية، ولا سيما المخدرات والأسلحة والأسلحة النارية والذخائر. ولذلك، فإن التعاون الإقليمي، ولا سيما مع الجمهورية الدومينيكية، حاسم الأهمية للحد من التصاعد الأخير في العنف وآثاره العابرة للحدود. ويعمل المكتب بصفة خاصة مع الجماعة الكاريبية ووكالتها المنفذة المتخصصة المعنية بالجريمة والأمن من أجل النهوض بخارطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في هاييتي.

ويجب أن نعطي الأولوية للخدمات المساندة التي تهدف إلى دعم وتنفيذ القانون والعدالة الجنائية في هاييتي بغية مساعدة سكان هاييتي ومنع أي زعزعة للاستقرار الإقليمي. وفي آذار/مارس، اضطلع فريق متعدد التخصصات تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ببعثة تقييم إلى هاييتي بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. وحدد الفريق الحاجة إلى بناء القدرات والتكنولوجيا بوصفهما أولوية قصوى من أجل حماية حدود هاييتي وموانئها ومطاراتها الدولية، فضلا عن مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، والحد من انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة، ووقف الفساد المستشري.

وتدرك حكومة هاييتي إدراكا صارخا تلك الحقائق، وقد كلفت المكتب مباشرة بدعمها في مساعيها لبناء القدرات في مجال إدارة الحدود من خلال مساهمة مالية مخصصة. وفي إطار ذلك البرنامج الذي بدأ مؤخرا، شرع المكتب للتو في العمل على رسم خارطة للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في هاييتي وأثرها الإقليمي. وعلى الصعيد

ولا بد لي أيضا من الإشارة إلى أن تقديم الخدمات اللوجستية، بما في ذلك من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة - التي يديرها برنامج الأغذية العالمي - وخدمة السفن التي أنشأناها لتجنب المناطق التي تسيطر عليها العصابات، أصبح أكثر أهمية. وتعاني تلك الخدمات نقصا في التمويل وتحتاج إلى دعم عاجل، نظرا لدور الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في إجلاء المئات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الحالات الصعبة في الميدان وفي إيصال الإمدادات. وبينما نخطط للأشهر المقبلة، نعلم بالفعل أن العمل في هاييتي سيقترن بتكلفة متزايدة على نحو كبير. ونحن في برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من المنظمات غير الحكومية، ليس لدينا خيار سوى تعزيز حالتنا الأمنية في البلد ووضع تدابير إضافية لحماية مخزونات الأغذية والموظفين. وسيتعين علينا إعادة بناء مستودع واحد على الأقل وتعزيز قدراتنا اللوجستية.

وأرحب أيضا بفرصة التكلم اليوم لكي أبرز أن العملية الإنسانية في هاييتي تعاني من نقص مزمن في التمويل وأن الأزمة الأخيرة تزيد من الحاجة الملحة إلى دعم المجلس بغية عكس مسار ذلك الاتجاه السلبي. لم تمول خطة الاستجابة الإنسانية سوى بنسبة ٢٢ في المائة. وينبغي زيادة تمويل الشؤون الإنسانية والاستثمار بغية دعم الهايتيين بتوفير سبل العيش والخدمات الأساسية. إن مدى العنف وعمق الاحتياجات والمخاطر التي يتعرض لها السكان والذين يحاولون مساعدتهم في هاييتي شديدة. وتحتاج هاييتي إلى المساعدة الآن، ونعول على اهتمام المجلس ودعمه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة غوارنيري على إحاطتها .

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، باسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إتاحة الفرصة لي لأوفي مجلس الأمن بمعلومات عن أنشطة المكتب في هاييتي.

أفكار ثاقبة لتصميم استجابات مصممة خصيصا للعدالة الجنائية وإدارة الحدود. ونخطط لأنشطة مختلفة في تلك المجالات، بما في ذلك التخفيف من مخاطر الفساد في إدارة الحدود وضمان توافر الخبرة التقنية لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة وغيرها من المنظمات المعنية مثل المنظمة الدولية للهجرة والإنتربول ومنظمة الدول الأمريكية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لقيادة الممثلة الخاصة لاليم وعمل فريقها التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في خضم هذه الأزمة، بما في ذلك استضافة موظفينا في هاييتي ودعم جهودنا في البلد. ومن خلال العمل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وجميع شركائنا، يقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أهبة الاستعداد لمواصلة وتوسيع نطاق تدخلاته في هاييتي للإسهام في إرساء أساس أكثر استقرارا للسلام والأمن في البلد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة والي على إحاطتها .

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. أرحب أيضا بوزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية في الجلسة وأشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على بيانهم.

وفي الأسبوع الماضي، وبينما كان العالم يوجه انتباهه إلى نيويورك ويركز على الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، انتقلت الحالة في هاييتي من سيئ إلى أسوأ. لقد ألغت الحكومة الهايتية فجأة دعم الوقود، واغتصمت العصابات الفرصة لإثارة الاضطرابات وحولت الاحتجاجات المدنية إلى أعمال شغب واسعة النطاق. وشهدنا مقتل صحفيين رميا بالرصاص واغتصاب النساء وقتل المدنيين حرقا وإجبار المرافق العامة والشركات على الإغلاق ونهب وتدمير مستودعات برنامج الأغذية العالمي. لقد غرقت هاييتي برمتها ككل في الفوضى،

التفيزي، ندعم بناء قدرات السلطات الهايتية في تقنيش الحاويات في نقاط استراتيجية مثل بور أو برنس، وبور لافيتو، وميناء كاب - هاييتان الدولي، والمعايير الحدودية البرية في وانامينشي وبيلادير ومالباس وأنس - آ - بيتريس، بالتعاون مع السلطات الدومينيكية. وتشمل المساعدة أيضا رصد شحنات الشحن الجوي ونقل الركاب والبريد في مطار توسان لوفرتور الدولي في بور - أو - برانس ومطار كاب - هاييتان الدولي. وينبغي أن تساعد تلك الجهود على ضمان استثمار الإيرادات الجمركية بفعالية في الأنشطة التي تعزز أمن الحدود وتحديثها.

ويتطلب تحقيق تلك الأهداف الوصول إلى الموانئ، فضلا عن مشاركة والتزام سلطات الموانئ والشركات الخاصة. وسيبقى المكتب في البلد ما دامت الظروف الأمنية تسمح بذلك، وهو على استعداد لاتخاذ تدابير قوية. وبالتوازي مع تلك الجهود، نأمل أن نتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج مشترك خاص لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في هذه الجهود ذات الأولوية، بما في ذلك بناء القدرات في مجال الطب الشرعي.

وينبغي أن تترن الاستثمارات والجهود المبذولة في قطاع الأمن بجهود مماثلة في جميع جوانب نظام العدالة الجنائية برمتها. وتحتاج هاييتي إلى قوة شرطة كفؤة وتحقيقات قوية ومدعين عامين فعالين ونظام قضائي مستقل إذا أريد للعدالة أن تعمل على النحو الواجب. ويجب تقديم المنظمات الإجرامية إلى العدالة أمام المحاكم وإنهاء الإفلات من العقاب باسم شعب هاييتي. وفي هذا الصدد، يتعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بدعم من صندوق بناء السلام، لتعزيز مكافحة الفساد.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي الوقت نفسه، هناك عمل أساسي يتعين القيام به. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى فهم أفضل لتدفقات الاتجار في هاييتي، مع التركيز على الأسلحة النارية والمخدرات، مما سيساعد على توفير

الجمارك. ونرحب بزيادة الاستثمار في هذا الصدد من المجتمع الدولي - ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على وجه الخصوص - وبالدعم والتعاون من قبل البلدان ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يتناول مشروع القرار الجديد هذه النقطة أيضا.

لقد أثبت عمل الأمم المتحدة في هاييتي لأكثر من ثلاثة عقود أن المساعدة الدولية لا يمكن إلا أن تؤدي دورا حافزا ومشجعا وتيسيريا، وأن مسألة هاييتي لا يمكن حلها إلا من جانب الشعب الهايتي نفسه. إن الجمود السياسي في هاييتي مستمر منذ سنوات، وهناك رغبة قوية في استعادة النظام الدستوري.

نأمل أن يكون لدى جميع الأطراف في هاييتي شعور أقوى بالإلحاح، وأن تجري مشاورات سياسية بنشاط، وأن تنشئ مؤسسات وطنية في أقرب وقت ممكن تتمتع بالدعم الحقيقي من الشعب الهايتي وتمثل مصالحه. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد.

في الوقت نفسه، لا بد لي أيضا من الإشارة إلى أنه لا يمكن للأمم المتحدة ولا لأي منظمة أو بلد أن يتجاوز واجباته، ناهيك عن الانحياز إلى أي طرف. لقد أحطنا علما بالتزام رئيس الوزراء هنري بأن تهيئ الحكومة المؤقتة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات بحلول نهاية العام. ونتطلع إلى أن تقدم حكومة هاييتي تقريراً ملموساً وموثوقاً إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

ما فتئت الأمم المتحدة موجودة في هاييتي لتقديم المساعدة. ومع ذلك، فإن الرأي العام السلبي الصاخب في هاييتي فيما يتعلق بالأمم المتحدة يثير القلق منذ بعض الوقت. ونأمل أن يبذل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي المزيد من الجهد للتواصل والعمل مع السكان المدنيين في هاييتي وأن يسعى من خلال إجراءات ملموسة للقضاء على سوء الفهم القائم بين شعب هاييتي، وكسب ثقته ودعمه.

ولا يمكن لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وغيره من مكاتب الأمم المتحدة في هاييتي أن يعمل بعقلية متوقعة. وينبغي لها

والحالة خرجت عن السيطرة تماما. وكما قال الأمين العام غوتيريش في ٢٠ أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة (انظر A/77/PV.4)، فإن العصابات في هاييتي تدمر اللبنات الأساسية للمجتمع. وإذا لم يتم القضاء على تلك الآفة، فلن ترى هاييتي السلام أبدا. وسيقدم الأمين العام عما قريب تقريراً إلى المجلس عن دعم هاييتي في كفاحها ضد العصابات، نأمل أن يتضمن خيارات مجدية وفعالة.

ويعرب القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) عن استعداد المجلس لاتخاذ التدابير المناسبة التي يمكن أن تشمل تجميد الأصول أو تدابير حظر السفر ضد المتورطين في عنف العصابات أو الداعمين له. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في البلد، من الضروري أن يترجم المجلس ذلك الاستعداد إلى إجراءات ملموسة. ونأمل أن تقدم الولايات المتحدة والمكسيك، بوصفهما قائمين بالصياغة، مشروع قرار في أقرب وقت ممكن وأن تعقد مشاورات حتى يتسنى للمجلس اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في الموعد المقرر. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي أن يقدم قائمة بالعصابات الإجرامية وقادتها إلى مجلس الأمن للنظر فيها عند اتخاذ القرارات.

كما يدعو القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) الدول الأعضاء إلى حظر نقل الأسلحة إلى الجهات الهايتية غير التابعة للدولة والتي ترتبط بالعصابات. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، من الضروري أن يحول المجلس هذا التدبير الطوعي إلى إجراء إلزامي، يحظر صراحة توريد الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول المرتبطة بالعصابات في هاييتي. ومن شأن ذلك أن يساعد على قطع إمدادات الأسلحة والذخائر عن العصابات دون المساس بالتعاون الأمني بين الدول الأعضاء وقوة الشرطة الهايتية. ونأمل أن يدرج القائمان على الصياغة هذه الفكرة في مشروع القرار.

يدعم القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة، وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها. ونظرا لما هي الحال عليه في هاييتي، يجب على المجلس أن يدعم هاييتي في إعطاء الأولوية لإدارة الموانئ وإصلاح

ونعلم جميعاً أن الأمن في هاييتي قد تدهور خلال العام الماضي، حيث واصلت العصابات الإجرامية تدمير أجزاء من البلد، مما أدى إلى العديد من عمليات القتل والاختطاف. ويساورنا القلق إزاء التدهور الكبير في استقلال السلطة القضائية وقدرتها التشغيلية والأدلة الواضحة على تقشي الإفلات من العقاب المتاح لنخبة أفراد هاييتي.

ونشهد أيضاً تقارير مقلقة عن قيام العصابات بالاعتداء جنسياً على النساء والفتيات، فضلاً عن زيادة تجنيد القصر واستخدامهم في أنشطة العصابات، بما في ذلك تسليحهم للمشاركة المباشرة في النزاعات العنيفة. ولا تزال هذه المواجهات تذكرنا بأهمية تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية.

نحن ملتزمون التزاماً راسخاً بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مكافحة العصابات، بما في ذلك الجهود المجتمعية الرامية إلى ردع تجنيد العصابات، ونشر خبراء إضافيين في مجال مكافحة العصابات، وتقديم الدعم لبناء التخطيط الاستراتيجي لمكافحة العصابات والقدرات التنظيمية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية. وسنشترى المزيد من المعدات للشرطة الوطنية الهايتية، مثل معدات الحماية والمركبات الجديدة.

وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٨٠ مليون دولار من المساعدات إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، قدمنا إمدادات طارئة لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على مواصلة عملياتها في مواجهة الاضطرابات العنيفة. ولا تزال الشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى مزيد من الدعم.

على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، شاركنا مع كندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة حدث جانبي بشأن الأمن في هاييتي أعلننا فيه عن تقديم ٣ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات المعني بالأمن. يتيح الصندوق المشترك فرصة ممتازة لجميع الدول للإسهام في استعادة الأمن في هاييتي.

ونظراً لخطورة الحالة، سنواصل التعجيل بمساعدتنا الأمنية لهاييتي. ونحن على وشك البدء في فحص أول مائة مرشح لبرنامجنا

بدلاً من ذلك أن تعزز تقاسم الموارد والتآزر التشغيلي لوضع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" موضع التنفيذ.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والي، ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي غواريري على إحاطاتهم.

تشاطر الولايات المتحدة الأمين العام قلقه العميق إزاء عدم الاستقرار في هاييتي وتعمل على المساعدة في التصدي للاضطرابات المدنية لكفالة أمن جميع الهايتيين. أود أيضاً أن أشكر وزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية، فضلاً عن الممثل الدائم لكندا، على مشاركتهم في جلسة اليوم. فوجهات نظر بلدانهم وشراكاتهم قيمة جداً بينما يتناول مجلس الأمن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم الحلول التي تقودها هاييتي لهذه التحديات المستمرة.

وكما سمعنا الرئيس بايدن يقول في خطابه أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي:

"إننا نواصل الوقوف إلى جانب جارتنا هاييتي، ونهيب بالعالم أن يفعل ذلك أيضاً. ويجب علينا أن نفعل المزيد" (A/77/PV.6).

تدرك الولايات المتحدة بالتأكيد أن حرية التجمع والاحتجاج أمر أساسي في أي ديمقراطية. ومع ذلك، فإننا ندين بشدة أعمال العنف والنهب والتدمير التي وقعت مؤخراً في هاييتي. وقد شعرنا بالفزع إزاء أعمال النهب التي وقعت في مخزن تابع لبرنامج الأغذية العالمي في غونايف في ١٥ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن فقدان إمدادات غذائية قيمتها أكثر من مليون دولار ونهب لوازم برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة من مخزن تابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في لي كاي الأسبوع الماضي. وندعو جميع الهايتيين إلى الإعراب عن آرائهم بطريقة سلمية، طريقة تحمي الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتحترم إنفاذ القانون، وتتيح لهم الحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية دون قيود.

نود أولاً أن ننوه بالجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتلبية الطلبات المتزايدة لسكان هاييتي والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمحاولة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونكرر أيضاً تأكيد دعمنا لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتدين المكسيك أعمال النهب الأخيرة لمستودعات برنامج الأغذية العالمي.

إن مستوى العنف في الأيام الأخيرة مثير للقلق حقاً. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي وننتظر حدوث شيء أسوأ. فيجب على كل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يعتمدا على وجه الاستعجال تدابير إضافية وأكثر فعالية من التدابير المتخذة حتى الآن.

كما كان متوقعا، ونظرا للتدهور، فإن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت أيضاً. إن أثر العنف المسلح على أطفال هاييتي أمر يُرثى له. فهو يحد بشدة من حقهم في التعليم والصحة. إننا ندين إدانة قاطعة أولئك الذين يجندون الأطفال للمشاركة في الأنشطة الإجرامية.

ومن الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية تحتاج إلى دعم فعال من المجتمع الدولي. إنها تحتاج إلى معدات وتكنولوجيا وتدريب وبرنامج فعال للتصدي للجريمة المنظمة والعصابات التي تسيطر على الاقتصاد المحلي والحياة اليومية في العاصمة والمناطق المحيطة بها. وفي هذا الصدد، ننتظر تقرير الأمين العام لمعرفة الخيارات الممكنة لتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من البدء في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية.

وننتظر أيضاً المعلومات التي ستقدمها حكومة هاييتي، وفقاً للقرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، بشأن الخطوات التي اتخذتها فيما يتعلق بالعملية السياسية والانتخابية.

سنبذل قصارى جهدنا لاقتراح حل مناسب يتماشى مع الظروف. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعمل عن كثب مع وفد الولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن نتمكن عندما نقدم مشروع قرار من التعويل على تأييد

الخاص للتدريب على الأسلحة والتكتيكات. ونتوقع أن يكون التدريب جارياً على قدم وساق بحلول وقت لاحق من هذا الخريف. ونرى في ذلك عنصراً رئيسياً في جهودنا المشتركة - جهودنا جميعاً - لدعم الحلول التي تقودها هاييتي. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتحويل مسار البيئة الأمنية البالغة الخطورة في هاييتي قبل فوات الأوان، لأن شعب هاييتي يحتاج إلى الأمن قبل أن يتمكن من إحراز تقدم سياسي. إنهم بحاجة إلى الأمن قبل أن يتمكنوا من إحراز تقدم اقتصادي، ويحتاجون إلى الأمن حتى يتمكنوا من تلقي المساعدات الإنسانية.

كما نعلم، فإن أفراد العصابات والذين يمولونهم يهيئون بيئة مزعزعة للاستقرار بشدة في البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد هاييتي على الاستجابة، ولا بد لمجلس الأمن أن يتصرف. وتحقيقاً لتلك الغاية، واستناداً إلى القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، نعمل مع شريكنا الوثيق وشريكنا في الصياغة، المكسيك، على مشروع قرار يقترح تدابير محددة لتمكين مجلس الأمن من التصدي للتحديات العديدة التي تواجه شعب هاييتي. ونهدف إلى تعميم مشروع قرار في الأيام المقبلة.

من واجبنا الآن أن نضاعف جهودنا لمساعدة هاييتي. بتضافر جهودنا، يمكننا أن نبعث برسالة واضحة وقوية إلى أولئك الذين يسعون إلى تقويض أمن الهايتيين العاديين: "لن تتجحوا". فلنكفل أن تتمكن هاييتي من توفير الأمن والاستقرار السياسي لمواطنيها الذين يستحقونهما.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، السيدة هيلين لا ليم، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، وممثلة برنامج الأغذية العالمي، السيدة فاليري غوارنيري، على إحاطاتهن.

ونرحب بحضور وزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية وسفير كندا في هذه الجلسة.

يذكر مجلس الأمن أننا أعربنا في جلستنا المعقودة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9066) عن قلقنا إزاء الحالة السياسية والأمنية في هاييتي. فلم يتمكن أصحاب المصلحة السياسيون في هاييتي من التوصل إلى أي اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية أو استعادة المؤسسات العاملة أو إجراء الانتخابات. وقد ازدادت الحالة الإنسانية تعقيدا بسبب الركود الاقتصادي السائد. وبعد ثلاثة أشهر من جلسة حزيران/يونيه، الاضطرابات المدنية مستمرة في البلاد. كما أن أعمال العنف وعمليات الاختطاف المتصلة بالعصابات قد ساهمت في انعدام الأمن. وبرامج الأمم المتحدة معلقة بسبب حواجز الطرق والمظاهرات ومحدودية فرص الحصول على الوقود.

وترصد حكومة الهند عن كثب الحالة المتعلقة برفاه مواطنينا المحاصرين حاليا في منطقة النزاع من سفارتنا في الجمهورية الدومينيكية المجاورة.

وما زلنا نعتقد أنه لكي تكون الحلول الأمنية لهاييتي مستدامة يجب أن تكون مملوكة لهاييتي وبقيادة هاييتي. ويجب أن يظل بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية أولوية. في تموز/يوليه، عندما اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي جدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي لمدة سنة أخرى، عملت الهند مع دول أخرى، بما في ذلك أعضاء المجلس من المنطقة، ليعكس ذلك زيادة في عدد وحدات الشرطة والإصلاح إلى ٤٢ موظفا مدنيا ومعارا كجزء من تجديد ولاية المكتب.

ونعتقد أنه لن تظهر حلول للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بدون المشاركة المباشرة من هاييتي وجيرانها. ولذلك نواصل الترحيب بالعمل مع الشركاء الإقليميين - الجماعة الكاريبية وكندا والبلد المجاور لهاييتي، الجمهورية الدومينيكية، - بشأن المسائل التي تستدعي اهتماما فوريا، بما في ذلك مبادرات بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والسيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى هاييتي.

جميع أعضاء مجلس الأمن، لأن وجود مجلس موحد ضروري لدعم هاييتي بفعالية.

إن الأزمة المتعددة الأبعاد في هاييتي تتطلب حلا يعطي الأولوية للعنف وانعدام الأمن السائدين. فهذا هو الأمر الأكثر أهمية. ولكن يجب أيضا للحل أن يعزز العملية السياسية والحوار الشامل والحكم الذي يمكن من إجراء عملية انتخابية حرة وقانونية وذات مصداقية. ويجب تنسيق كل ذلك في وقت واحد. وحتى الآن، لا شيء من ذلك يحدث في الحقيقة.

ويجب وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي تستخدمها العصابات والجماعات الإجرامية لإرهاب المدنيين، ويجب معاقبة جميع المتورطين في بيعها وتوزيعها وحيازتها. وإذا لم يتم وقف العنف العصابات فلن يكون من الممكن تحقيق الاستقرار في البلاد.

إن الأولوية ليست لمعاقبة الحكومة، ناهيك عن معاقبة السكان الذين طالت معاناتهم. بل تتمثل الأولوية في تحديد ومساءلة أولئك الذين يزودون الأسلحة أو يحوزونها بصورة غير مشروعة وبشكل مباشر من أجل كبح موجة العنف المتزايدة كخطوة أولى.

ستواصل المكسيك دعم هاييتي، كما كانت تفعل وكما أكد وزير خارجيتنا من جديد قبل بضعة أيام لوزير خارجية هاييتي.

ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات وأن يقترح إجراءات فعالة ومنسقة يمكن أن تؤدي إلى متابعة موضوعية وفي الوقت المناسب من جانب المجلس نفسه، إذا كنا لا نريد أن نرى انهيار دولة عضو في هذه المنظمة وبلد شقيق نقف معه في تضامن كامل.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة هيلين لاليم على عرضها، وكذلك مقدمتي الإحاطتين من برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وترحب الهند أيضا بحضور ممثلي هاييتي والجمهورية الدومينيكية وكندا في جلسة اليوم.

نطاق السيطرة في حالة من الفوضى العارمة. ولا بد من التصدي على وجه الاستعجال للفساد المستشري والتهريب الواسع النطاق والاتجار المستمر دون انقطاع، بالأفعال لا بالأقوال فحسب - تلك الأفعال التي لا يبدو أن هاييتي قادرة على الاضطلاع بها، على الرغم من التدابير المتخذة أو الجارية لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية.

وتقف هاييتي على حافة الانهيار، ويتفاقم هذا الاحتمال جراء ما يبدو وكأنه طبقة سياسية منعزلة. ففي مواجهة الحالة الكارثية المستمرة في البلد، التي تتطلب استجابة وطنية عاجلة وموحدة من جميع الجهات المعنية، يشعر المرء بأن شعب هاييتي ومؤسسته السياسية كيانان منفصلان. ويقوض هذا السلوك ثقة الناس في مؤسسات الدولة ويؤدي إلى إثارة التوتر والعنف. وعلاوة على ذلك، يجبر ارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الناس على الخروج إلى الشوارع. ونحن نؤمن بالاحتجاجات السلمية، التي تشكل جزءا من الحوار في كل الديمقراطيات. بيد أن حل العلل التي تثير هذه المظاهرات لا يكمن أبدا في استخدام العنف. وندعو سلطات الدولة إلى الاستجابة لمطالب المحتجين والسعي إلى معالجة الأسباب الجذرية وراء المشاكل التي يسترعون الانتباه إليها. وتتطوي تلك المشاكل على شواغل اجتماعية واقتصادية وأمنية عميقة، فضلا عن مسألة الشرعية، التي ينبغي استعادتها في أقرب وقت ممكن عن طريق إجراء الانتخابات. وتشكل الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة للجميع، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة، خطوة حاسمة نحو تمكين الهايتيين من التعبير عن إرادتهم وتحقيق طموحاتهم.

وتقف ألبانيا إلى جانب هاييتي وشعبها وتدعم تطلعاته إلى بلد مسالم ومزدهر يقوم على سيادة القانون ويتمتع فيه الجميع بحقوق كاملة ومتساوية. وندعم العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمم العام لهاييتي فضلا عن تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. بيد أن ذلك لن يكون كافيا. ويجب أن يعرف الهايتيون أن الأمم المتحدة حاضرة لمساعدتهم. وقد دعت السيدة لا ليم إلى اتخاذ إجراء عاجل، ونحن نعلم ما يمتلكه مجلس الأمن من أدوات وسلطة. وينبغي

وأؤكد مجددا أن بلدي يؤمن إيمانا راسخا باتباع طريق السلام. وقد أسهمنا في الماضي، كما يعلم المجلس جيدا، في مبادرات لبناء القدرات والتدريب في هاييتي. ونحن على استعداد لأن نفعل ذلك مرة أخرى وأي شيء آخر في وسعنا لمساعدة إخواننا وأخواتنا الهايتيين في الضراء.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن القيمة بشأن الحالة المزرية في هاييتي وعلى اقتراحهن سبلا تمس الحاجة إليها لمعالجة المسار الكارثي الحالي للأحداث وربما عكس اتجاهه. وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية وممثل كندا في هذه الجلسة.

لا يمكن للحالة في هاييتي أن تسوء أكثر مما هي عليه الآن، بل يبدو أنها بلغت حدود اليأس. وكما سمعنا من الممثلة الخاصة لا ليم، فإن البلد يواجه تحديات هائلة - أزمة ثلاثية عميقة. وسيزداد الأمر سوءا مع مرور الوقت. وأكبر هذه التحديات هو انعدام النظام وسيادة القانون. ولا تزال أعمال العنف المسلح والقتل والإصابات والاختطاف والعنف الجنسي تجتاح البلد وتمنعه من التصدي للتحديات الأساسية التي تواجهه. فالمدنيون يتعرضون للأذى ويُحرمون من حقوقهم، والبلد في حالة جمود. وتمس حاجة هاييتي إلى أن نمد إليها يد العون، وهو نداء أعرب عنه الكثيرون هنا بوضوح قبل أن يفعل ممثلو العديد من البلدان ذلك مرة أخرى خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. فالتحديات كثيرة، وتشمل الحالتين الاقتصادية والإنسانية الكارثيتين والاتجار بالأسلحة والعنف وسوء نظام الرعاية الصحية الذي يعاني من نقص حاد في التمويل.

ومع ذلك، فإن الأولوية الرئيسية هي كبح جماح العصابات التي تعرقل إيصال السلع الأساسية الشحيحة عن طريق فرض سيطرتها على طرق النقل. فالعصابات تحكم قبضتها الخائفة على عنق البلد. وكونها صاحبة اليد العليا يقوض كل شيء ويسلب الشعب حريته. وتتضم ألبانيا إلى الآخرين في إبراز الحاجة الماسة إلى استعادة النظام والأمن بغية وقف دوامة الجنون تلك التي يخرج فيها البلد بأسره عن

وتهدد الأزمة المتفاقمة بدفع الحالة الإنسانية المتردية بالفعل إلى حافة الهاوية. ويبدو أن العصابات لا تكتفي باستهداف الهايتيين العاديين. فهم يريدون أيضا استهداف من يسعون إلى مساعدتهم. وندين بصدق ما تتعرض له الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في هاييتي من تهديدات وترهيب وهجمات مباشرة. فتلك الهجمات تنتهك مبادئنا المشتركة وإنسانيتنا المشتركة. ويجب ألا تكون وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا سيما على الصعيد المحلي، أهدافا أبدا. وغياب المعونة الإنسانية ومقدميها الأساسيين لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة المتعددة الأوجه التي تجتاح هاييتي. ونهب المخزن التابع لبرنامج الأغذية العالمي في غونايف وحرقة أمر يستحق الشجب. فكما أخبرتنا السيدة غوارنيري، يعني ذلك في الأساس أخذ الطعام من أفواه من هم في أمس الحاجة إليه.

وفي ذلك السياق، تكتسي الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في هاييتي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. وندعو إلى زيادة الدعم المقدم إليها، فهي لا تعمل على الوصول إلى المجتمعات المحتاجة فحسب، بل أيضا على نقل العاملين في المجال الإنساني المعرضين لخطر العنف من جانب العصابات. ويجب أن يتوقف العنف ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي فوراً، كما يجب تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون تأخير أو تدخل. فلا يمكن التأكد من حصول الملايين في هاييتي الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد على الغذاء دون إنهاء العنف.

لقد انقضت آجال إجراء حوار وطني حقيقي. وانقضت آجال استعادة الحكم. ولا يمكن لهاييتي أن تبدأ في استعادة الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات وتحقيق المصالحة إلا من خلال الحوار القائم على المشاركة - وهي استجابة سياسية للتحديات التي تواجهها هاييتي يقودها جميع الهايتيين ويملكون زمامها. وسيتطلب المسار السياسي المستدام لاستعادة الحكم في هاييتي دعم المجتمع الدولي أيضا. وتتطلع أيرلندا إلى العودة إلى هذه الطاولة في الأسابيع المقبلة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، للاستماع إلى آخر المستجدات من حكومة هاييتي

أن نستخدمها. ونرحب بالجهود الجارية لاعتماد مشروع قرار في هذا الشأن وسنؤيده عندما يحين الوقت.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن ونعرب عن تقديرنا لحضور وزيري خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية اليوم.

نجتمع اليوم لمناقشة استمرار تدهور الحالة المتردية بالفعل في هاييتي. وكما سمعنا، فالاحتجاجات والاضطرابات المدنية اللاحقة أغرقت هاييتي في الأزمة على نحو متزايد، مما فاقم المعاناة الشديدة للملايين. وقد أدى انهيار الحكم والنظام العام إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والافتقار إلى إمكانية الحصول على الوقود فضلا عن انهيار الاقتصاد. وتستغل العصابات المنتشرة دون ضبط أو ردع ذلك الضعف، وهي عازمة على أن تعيث خرابا في المجتمع الهايتي من خلال التشريد وفرض السيطرة وممارسة العنف الوحشي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي سمعنا عنها اليوم، للحد من انتشار الأسلحة في هاييتي، فهي تغذي العنف والقمع وتديمهما. بيد أنه من الجلي أن هناك حاجة إلى المزيد. وقد سمعنا الممثلة الخاصة لايم تتحدث عن استخدام العصابات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، تكتيكا لتأكيد سيطرتها على المجتمعات المحلية التي تعاني بالفعل من صدمات نفسية. وأخبرتتنا أنه عنف ممنهج. وندين ذلك دون تحفظ. وندين أيضا بأشد العبارات مقتل صحفيين في ١١ أيلول/سبتمبر. وكان تايسون لاتيف وفرانترن تشارلز يكتبان تقارير عن معاناة الهايتيين على أيدي تلك الجماعات المسلحة. ويجب أن يتمتع الصحفيون في هاييتي بالحرية للاضطلاع بعملهم بأمان، كما ينبغي أن يتاح إليهم الوصول إلى كل الأماكن. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم البشعة. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير الحماية والدعم للضحايا والناجين. وقد لاحظنا المبادرة التي اتخذها القائمون على صياغة مشروع القرار ونتطلع إلى المشاركة فيه.

الحلول المقترحة باهتة مقارنة بحجم الأزمة. ولئن كان تعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي أمرا جديرا بالترحيب، شأنه شأن الجهد المتواضع نسبيا لتدريب الشرطة وتجهيزها على نحو أفضل، فمن الواضح أن ثمة حاجة إلى المزيد. غير أنه وحتى بينما يحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة على اتخاذ إجراءات أكثر طموحا، فإننا نسلم بأن السوابق التاريخية تُظهر أن تجربة هاييتي مع تدخلات المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الخارجية كانت ضارة للغاية.

ومن ثم، فإن أي إجراءات يدعمها المجلس يجب أن تأخذ في الحسبان إخفاقات الماضي وأن تكون مصحوبة بتدابير واسعة النطاق لبناء الثقة وكفالة الشفافية والاحترام. ويجب أن تكون هذه الإجراءات متجذرة في أطر وطرائق تفكير يقودها الهايتيون ويتولون تصميمها وتستجيب لاحتياجاتهم وتعتني بهم. فتقة شعب هاييتي في أي جهود يروج لها المجلس، على وجه التحديد، والأمم المتحدة، بصفة عامة، حد أدنى غير قابل للخفض.

ونعتقد أن توليد تلك الثقة يتطلب بذل جهود جديدة وإسهام المزيد من الشركاء في الجهود الجارية والمبادرات المؤسسية. ونشيد على وجه الخصوص بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الجماعة الكاريبية. ونحث جميع الشركاء الدوليين على العمل عن كثب مع الجماعة الكاريبية لتوليد الموارد المالية والتقنية واستخدامها بما يتماشى لاحتياجات هاييتي وأولوياتها.

وبوصفنا ممثلين أفارقة، نلتزم بتعزيز مشاركتنا على الصعيدين السياسي والتقني. وندعو الجماعة الكاريبية إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي للاستفادة من خبرته في معالجة الحالة في هاييتي. فهاييتي، بوصفها أرضا ذات تاريخ عريق يسكنها الشتات الأفريقي، جزء من المنطقة السادسة للاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في قانوننا التأسيسي. وليس هناك اعتبار أكثر إلحاحا في سياق تضامن القارة مع المنطقة السادسة من جهودها لدعم هاييتي بكل الطرق.

إن لدينا القدرة والخبرة. وقد توسطت أفريقيا في حالات نزاع معقدة وصعبة. واسترددنا عافيتنا بعد أن كنا دولا منهارا. ونواجه جماعات

عن الجهود المبذولة لوضع إطار لعملية سياسية، والتعرف على الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي لتلك الجهود.

ولنكن واضحين - لكي ننجح، يجب أن تشارك جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، مشاركة كاملة في أي عملية سياسية. وفي المقام الأول، سيتطلب الأمر إرادة سياسية لكسر الحلقة المفرغة في هاييتي. وتدعو أيرلندا جميع الأطراف الفاعلة إلى الالتزام بالحوار دعما لاحتياجات وتوقعات شعب هاييتي. لقد انتظر الهايتيون طويلا بما فيه الكفاية حتى تتناسب وتيرة العمل بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي مع الطابع الملح لمعاناتهم ولكي يسمع أولئك الذين يتولون القيادة السياسية نداءاتهم ويستجيبون لها. وحان الوقت لذلك الآن.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

ونشكر وفد الصين على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لاليم والسيدة غادة فتحي والي والسيدة فاليري غوارنيري على إحاطاتهن.

ونرحب بمشاركة معالي وزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي ومعالي وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وزميلنا الممثل الدائم لكندا.

يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة بسرعة في هاييتي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن شعب هاييتي سيعاني من انهيار الدولة، مما سيؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن. وأبعاد الأزمة موثقة توثيقا جيدا ولا حاجة بعد الآن إلى الخوض فيها دون تقديم مقترحات عملية.

وخلال الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة (انظر S/PV.9066) والمعقودة في حزيران/يونيه، أعرب الأعضاء عن اقتناعهم القوي بضرورة اتخاذ إجراءات جذرية وعاجلة لوقف أي تدهور آخر. ومع ذلك، فإن

وما دام الهايتيون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فإن الأمل في المستقبل سيعوزهم بشدة. ونشيد بالإجراءات المتخذة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لتوفير الإغاثة والمعونة الفورية، التي ينبغي أن تكملها جهود طموحة لزيادة الإنتاجية الزراعية بغية توفير أغذية أرخص وتحسين سبل العيش.

ويمكن تطبيق الدروس الهامة المستفادة أثناء تصميم وإنشاء الصندوق الائتماني الأفريقي لشراء اللقاحات التابع للاتحاد الأفريقي. فقد أنشأ الصندوق الائتماني الأفريقي أكبر سوق مشترين للقاحات واستخدم وفورات الحجم لأعضاء الاتحاد الأفريقي وكذلك لمنطقة البحر الكاريبي. ويمكن استخدام النهج نفسه في شراء الحبوب والأسمدة بطريقة تعود بالنفع على هاييتي.

لقد كانت الثورة الهايتية وتحقيقها المظفر للحرية والاستقلال مصدر إلهام لأفريقيا. ولا يزال شعب هاييتي يعاني من عواقب رفضه للقمع والاستغلال. وقد حان الوقت الآن لأن تتجاوز أفريقيا مجرد تقدير ذلك التاريخ المجيد وأن تتضامن بشكل عملي في التصدي للتحديات التي تواجهها هاييتي. وسنعمل ذلك بكل تواضع، لأننا نواجه أيضا حالات طوارئ كبرى، ولكن إدراكنا لأن وحدتنا يمكن أن تقدم حلولاً يمنحنا الثقة.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد احترامهم لسيادة هاييتي واستقلالها السياسي وتضامنهم الثابت مع جميع الهايتيين. **السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم ومقدمتي الإحاطتين.

وأود أن أضيف ثلاث نقاط موجزة في مناقشة اليوم. أولاً، لا تزال المملكة المتحدة، شأنها شأن الآخرين، تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في هاييتي. ويزيد العنف وانعدام الأمن من ترسيخ التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها هاييتي ويفاقم مواطن الضعف لدى سكان هاييتي.

وكما سمعنا اليوم من مقدمات الإحاطات، فإن الحالة الإنسانية في هاييتي مستمرة أيضاً في التدهور. وأدى التصعيد الحالي لتلك

مسلحة هدامة من مختلف الأنواع في البيئات الحضرية والريفية. ولدى القارة الخبرة والدراية. كما أن لديها الحساسية السياسية والثقافية كي تكون شريكا موثوقا لهاييتي.

ومع أخذ تلك الشواغل والملاحظات في الاعتبار، فإننا، نحن الأعضاء الأفارقة الثلاثة، نقدم المقترحات التالية:

ينبغي أن ينصب التركيز الفوري على تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بما يكفي من التدريب والمعدات اللازمة للتصدي بفعالية للعصابات المسلحة. وسيكون من المفيد بصفة خاصة أن تضطلع بالتدريب بلدان لديها الخبرة ويمكن لأفراد شرطتها أن يتواصلوا جيداً مع نظرائهم من هاييتي.

ونتطلع إلى توصيات الأمين العام، في تقريره الذي سيقدمه بحلول منتصف الشهر المقبل، بشأن الخيارات المتاحة لمساعدة الشرطة في التصدي لعنف العصابات المسلحة. ونأمل أن تلبّي تلك التوصيات رغبة الجماعة الكاريبية وأعضاء الاتحاد الأفريقي في أن يكونوا جزءاً من الحل. وربما تكون هناك حاجة إلى مهارات أكثر تخصصاً مما هو متاح حالياً. ونوصي بوضع إطار للتعاون يصممه الهايتيون وينسقونه ويُمكن، إذا لزم الأمر، من نشر قوة شرطة تدعمها وتُؤدّن بها الأمم المتحدة، ويتمتع أفرادها بمهارات محددة في قمع العصابات العنيفة.

ولن يُكتب النجاح لقوة شرطة أقوى إلا اضطلعت بعملها بالتنسيق مع جهاز قضائي معزز. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ إصلاحات شاملة في قطاع العدالة الجنائية. وينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء أقالام محاكم قائمة بوظيفتها والتعجيل بنظر القضايا أمام المحاكم وإنهاء حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

إن وجود أجهزة دولة كفؤة شرط أدنى كي تتعم هاييتي بالسلام والرخاء. ويتحتم الاستثمار في تدريب موظفي الخدمة العامة ومواءمة الحوافز الممنوحة لهؤلاء الموظفين مع الأداء الفعال. ويتطلب ذلك صبراً وتمويلاً وتدابير بعيدة المدى. وينبغي إعطاء الأولوية في المنح المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لإصلاح القطاع العام وتعزيزه.

معالي وزير خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، وكذلك ممثل كندا، في جلسة اليوم.

وفي سياق تطورات الأوضاع في هايتي، أعرب عن بالغ قلقنا إزاء التصاعد الخطير في مستوى الاضطرابات في أرجاء البلد، بما في ذلك الهجمات ضد البنية التحتية المدنية كالمرافق التعليمية والصحية، إذ ندين كافة أعمال العنف هذه، والتي تستهدف المجتمعات في هايتي وتُمزق النسيج الاجتماعي وتُعرقل جهود إحلال السلام المستدام في هايتي. وتؤكد المجريات الراهنة على ضرورة وقف جميع الأعمال العدائية والعمل على التهدئة وتغليب لغة الحوار مع ضمان شموليته، باعتبارها خطوات جوهرية لتمكين هايتي من البدء في تمهيد الطريق نحو حل سياسي مستدام.

إن نهب مستودعات المساعدات الغذائية، ومنها تلك التابعة لبرنامج الأغذية العالمي هو أمرٌ غير مقبول، لا سيما مع تعرض ما يقرب من نصف سكان البلد حالياً لانعدام حاد في الأمن الغذائي. إن مثل هذه الممارسات تُعرقل جهود إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، كالغذاء والمياه، والتي تُعد شريان الحياة للمجتمعات الأكثر ضعفاً، الأمر الذي يقتضي ضمان إيصال المساعدات الإغاثية للمحتاجين بأمان وسرعة ومن دون عوائق للتخفيف من وطأة الظروف المعيشية المزرية في هايتي.

وفي ظل استمرار تدهور الأوضاع في هايتي، تبرز الحاجة الماسة لبناء قدرات القطاع الأمني في البلد، خاصة النظام القضائي والشرطة الوطنية للاستجابة للتحديات الأمنية المعقدة، وفي مقدمتها تصاعد عنف العصابات والتدفق غير المشروع للأسلحة. وسننظر في مشروع القرار الذي سيقدمه القائمون على الصياغة في هذا الصدد. ونرى هنا أن الدور التكاملي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعد أساسياً لتحقيق تلك الغايات، إذ نتطلع إلى النتائج الملموسة التي ستحققها برامج المكتب في هذا الجانب.

ونرى كذلك أن معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية والسياسية في هايتي تتطلب اتباع نهج كامل وشامل. وفي الوقت

التحديات، المتجذر في الأزمة التي طال أمدها على صعيد الأمن الاقتصادي وفي المجالين الاجتماعي والسياسي، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي لشعب هايتي. ويبعث نهب مكتب ومستودع برنامج الأغذية العالمي على القلق العميق لأنه يمنع وصول المساعدات إلى الآلاف من أشد الفئات ضعفاً في هايتي. وتشجع المملكة المتحدة جميع الجهات الفاعلة على العمل بشكل بناء لإيجاد حلول عاجلة ودعم عملية التعافي وإحراز تقدم من أجل شعب هايتي.

ثانياً، وكما قال آخرون أيضاً، يجب أن يبذل أصحاب المصلحة الهايتيون جهوداً أكبر لإنهاء الجمود السياسي. وذلك أمر حاسم حتى تتمكن هايتي من إيجاد مسارها للتغلب على التحديات المعقدة التي تواجهها. ونجدد دعوتنا لجميع الأطراف الفاعلة إلى استئناف الحوار السياسي والعمل معاً لكفالة البيئة الأمنية اللازمة التي يمكن في إطارها إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أسرع وقت ممكن.

ثالثاً، أود أن أشدد على دعم المملكة المتحدة لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وللمكتب دور أساسي في دعم هايتي للتصدي تلك التحديات المتعددة الأوجه. ومن خلال تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة السياسيين الهايتيين، تساعد جهود المكتب على إرساء الأساس للاستقرار في هايتي. ونتطلع إلى رؤية نتائج الاستعراض الاستراتيجي للخيارات المتاحة لدعم الأمن في هايتي ونأمل أن تكون تلك الخيارات جزءاً من نهج كلي ومشارك متجدد من جانب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

وأخيراً، نرحب باعتزام الولايات المتحدة والمكسيك اقتراح مشروع قرار ونتطلع إلى مناقشته مع الشركاء. ونؤيد الإجراءات التي تقرب هايتي من تحقيق الأمن والاستقرار، مع العودة إلى العمليات الديمقراطية، في أقرب وقت ممكن.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكر السيدة هيلين لا - ليم، والسيدة غادة والي والسيدة فاليري غوارنيري على إحاطاتهن الوافية وموافاتنا بصورة مُفصلة عن تطورات الوضع في هايتي، والتي تتابعها دولة الإمارات عن كثب. وأرحب أيضاً بمشاركة

الإنسان الأساسية والحماية الضرورية. لكن تلك مسائل يواجهها شعب هاييتي يوميا.

وثمة حاجة إلى معالجة الحالة الأمنية الحادة وتكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة. ويجب على القيادة السياسية والمعارضة في البلد إدراك خطورة الحالة وتقديم تنازلات تخدم مصالح شعب هاييتي على أفضل وجه. ولذلك، نتطلع إلى التقرير المقبل من حكومة هاييتي عن جهودها في مجالي المصالحة السياسية والانتخابات، المقرر تقديمه بحلول ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك حاجة إلى حل شامل للأزمة بقيادة هاييتي لعكس مسار التطورات السلبية الحالية.

لكن، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك النرويج، أن يكون مستعدا للمساعدة حسب الاقتضاء. ونتطلع أيضا إلى توصيات الأمين العام المقبلة - بالتشاور مع الهايتيين - بشأن مكافحة المستويات العالية من عنف العصابات. وستكون تلك التقارير، إلى جانب التقرير الدوري لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، من المعالم المهمة عندما نناقش السبل العملية للمضي قدما في هاييتي في تشرين الأول/أكتوبر. يجب أن نعمل معا لوقف دورة عنف العصابات الوحشي ومحاسبة الجناة. ونحن، شأننا شأن الآخرين، نتطلع إلى المشاركة البناءة في المناقشات بشأن مشروع القرار الذي ستقترحه الولايات المتحدة والمكسيك.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الصين على طلبها عقد هذه الجلسة التي جاءت في أوانها تماما. وأود أيضا أن أثنى على الممثلة الخاصة لا ليم، ونائبة المدير التنفيذي غوارنيري لبرنامج الأغذية العالمي، والمديرة التنفيذية والي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطاتهم الشاملة. وأنوه أيضا بحضور السيد جان فيكتور جينوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي؛ والسيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد روبرت راي، الممثل الدائم لكندا.

من المؤسف أن مجلس الأمن قد اجتمع مرة أخرى لمناقشة الاندلاع الخطير للعنف في بورت أو برنس. ومن المؤسف أن أحداث

الذي يواصل فيه مجلس الأمن متابعة الأوضاع، نتطلع إلى صدور التقريرين المقبلين للأمين العام وكذلك المستندات التي ستوافينا بها الحكومة الهايتية بشأن التطورات المتعلقة بالتسوية السياسية، حيث ستكون جميع هذه التقارير مهمة لتوجيه مناقشات المجلس بشأن هاييتي في الشهر المقبل، وسنعمل بدورنا على دراسة هذه التقارير بعناية.

وختاماً، نشتم جهود المكتب وكافة موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة ودون كلل لمساندة ودعم شعب هاييتي، الذي سنواصل التأكيد على تضامننا معه.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة لا ليم وممطلاتي برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة وزيري خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثل الدائم لكندا، في هذه الجلسة.

يساورنا بالغ القلق إزاء ما سمعناه هنا اليوم. لا يزال عدم الاستقرار السياسي والعنف المتزايد والاضطرابات الاجتماعية يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هاييتي. هناك نقص في الحصول على الخدمات الأساسية، وتزايد مستمر في الاحتياجات الإنسانية للهايتيين. وهناك تقارير فظيعة عن العنف الجنسي والجنساني. ويعاني الهايتيون بسبب نقص الغذاء والماء.

إن حماية السكان من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان مسألة ملحة. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تهدئة الحالة والامتناع عن استخدام العنف. يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق إلى المحتاجين. ولن يؤدي الافتقار إلى الحماية ومحدودية الوصول إلى المساعدة الإنسانية إلا إلى زيادة تأجيج العنف. ومن الأهمية بمكان أيضا مكافحة العنف الجنسي والجنساني والاستجابة لاحتياجات الناجين، بما في ذلك عن طريق توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

في الأسبوع الماضي، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، واجهتنا تحديات دولية حالية مثل تغير المناخ، والتحديات لحقوق

حظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في هاييتي وبشأن إمكانية فرض تدابير مناسبة ربما تشمل تجميد الأصول وحظر سفر الضالعين في عنف العصابات أو من يدعمونه. وكما أكدنا في تموز/يوليه (انظر S/PV.9095) يتحتم ألا تكون لهذه التدابير، إذا اتخذت، أي عواقب إنسانية سلبية على السكان المدنيين خاصة بالنظر إلى التاريخ الصادم للجزائر الشاملة المفروضة على هاييتي في العقود الماضية. كما أن المعايير من قبيل معايير الإدراج في القائمة وشروط رفع الجزاءات والإعفاءات لأغراض إنسانية والاستثناءات ضرورية لتطبيق هذه التدابير بطريقة مسؤولة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالخيارات الممكنة لتعزيز الدعم الأمني في هاييتي، تحيط البرازيل علما بالمبادرات الثنائية وتتطلع إلى تقرير الأمين العام عن هذه المسألة المتوقع تقديمه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

لا تزال هاييتي غارقة في أزمة متعددة الأبعاد مع ما يترتب عنها من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية. ومما لا شك فيه أن الأمن جانب رئيسي من جوانب تلك الأزمة ولكنه ليس الجانب الوحيد. إن هاييتي بحاجة إلى تغيير يتجاوز مجرد تحسين السيطرة على الأنشطة الإجرامية. ولا يمكننا أن ننسى أن حل أزمة متعددة الأبعاد يتطلب استجابة متعددة الأبعاد. لذلك وإلى جانب التدابير الأمنية، فإن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في هاييتي أساسي لمعالجة الأزمة بطريقة فعالة ومستدامة.

والبرازيل على استعداد للتعاون مع الشركاء الآخرين في تقديم دعم إضافي لحكومة هاييتي وشعبها. وما برحت البرازيل تواصل التعاون التقني والإنساني مع هاييتي في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة. وفي إطار تلك الجهود تودع البرازيل هذا الأسبوع ٦٥٠.٠٠٠ دولار في الصندوق الذي أنشئ لإعادة إعمار شبه جزيرة هاييتي الجنوبية التي تضررت بشدة من الزلزال في عام ٢٠٢١ بالإضافة إلى مشاريع التعاون المحددة التي أشرت إليها في جلسات المجلس السابقة. ونأمل أن تتمكن البلدان المانحة الأخرى أيضا من الانضمام إلى تلك المبادرة.

العنف هذه أصبحت أكثر تواترا وأكثر خطورة. ويبدو أن الحدود بين العنف الإجرامي والسياسي أصبحت غير واضحة على نحو متزايد في هاييتي. ويبدو أن النقص الحالي في إمدادات الوقود في بورت أو برنس بسبب النشاط الإجرامي يؤكد صحة هذا الادعاء. ويساورنا القلق إزاء العواقب الإنسانية البعيدة المدى المحتملة إذا لم يتم توفير إمدادات الوقود قريبا.

ونحن نتابع الحالة عن كثب ونناقش الخطوات التالية الممكنة فيما يتعلق بالاستجابة الدولية للأزمة الهايتية. في هذا الوقت يبدو من الأهمية بمكان أن نناقش سبل المساعدة في تحديد ومسائلة جميع من يروجون للحالة القائمة الراهنة في هاييتي ومن يستفيدون منها.

ونشعر في هذا الوضع العصيب بالارتياح لأن نسمع أن الجماعات السياسية المتنافسة قد أجرت محادثات مؤخرا لكسر الجمود السياسي الذي أصاب البلد بالشلل. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي على تعميق الحوار الحالي والاتفاق على وجه السرعة على مسار سياسي للمضي قدما لكبح العنف ويسمح باستئناف تشغيل المؤسسات الهايتية ويمهد الطريق لتنظيم انتخابات آمنة ونزيهة في نهاية المطاف.

ما برحت البرازيل تدعو إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة لهاييتي، بما في ذلك بتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. ونعتقد أن تجديد وتعزيز ولاية المكتب في تموز/يوليه الماضي أثناء رئاسة البرازيل للمجلس كانا خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ولكن يتعين بذل مزيد من الجهود. ويجب أن تُعزز ولاية المكتب المجددة التطورات الإيجابية. وكما أشارت البرازيل باستمرار، ينبغي أن تظل الحالة في هاييتي على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي لأنها تتعلق أيضا بالعنف ضد المدنيين الأبرياء. ويتعين على المجلس أن يتابع باستمرار التطورات الجديدة في الميدان بغية النظر في الحاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة.

في ذلك السياق، أعتقد أن الوقت قد حان لبدء مناقشات متعمقة بشأن الأحكام المتوخاة في القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) لا سيما بشأن

الوحشي للرئيس مويس قبل ١٤ شهرا أخيرا ومعاقبة المسؤولين عنه على النحو الواجب. ولا يمكننا أن نتجاهل عدم إجراء الانتخابات في البلد منذ ست سنوات وأن فترات ولاية المناصب الحكومية ومعظم المناصب البرلمانية قد انتهت منذ فترة طويلة، بما في ذلك في سياق الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه تواجه مشاكل أقل خطورة في مناطق أخرى انتقادات شديدة، بل حتى تهديدات من بعض أعضاء مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي لهؤلاء أن يكونوا صادقين وأن يسموا الأشياء بأسمائها الحقيقية أو يعترفوا بأنهم يستخدمون معايير مزدوجة إزاء مختلف البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس.

يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل شامل لتصحيح الأخطاء في تحديد الاحتياجات الحقيقية للهايتيين وإيجاد سبل فعالة لدعم جهودهم. ويجب عليه أن يفعل ذلك دون التدخل في شؤونها الداخلية، الذي كما أظهر التاريخ، لا يسفر عن النتائج المرجوة. أما فيما يتعلق بالمقترحات الداعية إلى فرض جزاءات محددة الأهداف على زعماء العصابات، فنحن على استعداد للنظر فيها. فلا جدال في أنه يجب حرمان زعماء الجماعات الإجرامية من الحصول على التمويل وحرمانهم من القدرة على السفر. ولكن يجب علينا أيضا أن ننظر في مدى استخدامهم للحسابات الأجنبية وقدرتهم على السفر وما إذا كان فرض جزاءات محددة الأهداف عليهم سيؤثر على الوضع الفعلي في البلد حيث تشعر العناصر الإجرامية بأنها سيده الموقف هناك. ويجب علينا أن نولي اهتماما وثيقا للطرق المستخدمة لإيصال الأسلحة غير المشروعة وللتدفقات المالية. فإذا لم نوقف تهريب الأسلحة، سيستمر ذلك في إثارة العنف في هاييتي - البلد الذي يستحق أن ينعم بالسلام والتنمية منذ فترة طويلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سادلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لفرنسا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة لا ليم، على إحاطتها. كما أشكر نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

من جانبنا، أود أن أشدد على أن هاييتي ما زالت أولوية بالنسبة للبرازيل منذ فترة طويلة وستظل كذلك. كما أن للبرازيل تاريخا طويلا الأمد في الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في هاييتي. ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بدعم البلد وشعبه، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها. ونرحب بوزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

إن الأبناء التي تقيد باستقرار الحالة في بورت أو برنس مشجعة. ولكن لا يزال البلد، بكل المقاييس، على بعد خطوة واحدة من الكارثة، حيث تدور حاليا حرب عصابات حقيقية تؤثر على المدنيين بسبب عمليات الاختطاف والنهب والعنف والخوف على حياتهم. وبالنظر إلى الحالة الزاهنة، أسفرت الاحتجاجات التي اندلعت بسبب قرار الحكومة إلغاء دعم الوقود بطبيعة الحال عن أعمال شغب ومطالب باستقالة قادة البلد.

لقد سمعنا ادعاءات بأن الشبكات الإجرامية ورعاتها يقفون وراء الاحتجاجات. ولكن من الواضح أن محاولات الاستهانة بالوضع والتقليل من استياء السكان غير مناسبة في هذه الحالة، لأننا نشهد خيبة أمل وفقدانا للثقة في السلطات على نطاق واسع. لقد تكلمنا مرارا وتكرارا عن الحاجة إلى حوار سياسي واسع النطاق وبدء العمليات الانتخابية والإصلاحية. ولكننا لا نرى للأسف، خطوات متسقة وهادفة نحو ضمان عودة هاييتي إلى المسار الدستوري الإنمائي.

ونشعر بخيبة الأمل على وجه الخصوص لعدم اتخاذ الجهات الفاعلة الخارجية التي لها نفوذ فعال على بورت أو برنس أي خطوات عملية للمساعدة في حل الأزمة في البلد وأنها تتأى بنفسها في الواقع عن الأحداث الجارية في الميدان. فنحن جميعا ندرك تاريخ هاييتي المعقد ويعلم الجميع عن نتحدث. وبالتالي، فإن النداءات للوقوف إلى جانب هاييتي، بما في ذلك من على منبر الجمعية العامة، ليست كافية. فعلى وجه الخصوص، يجب أن نكفل التحقيق في الاغتيال

وفرنسا مستعدة لممارسة ضغط أكبر على جميع الذين يؤججون دوامة العنف في هاييتي. ويجب أن يكون توفير الدعم لنظام قضائي فعال ومكافحة الإفلات من العقاب من أولوياتنا. وتستحق فكرة إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة على وجه الخصوص المزيد من النظر. وستواصل فرنسا دعم أساس القرار، على النحو الذي عرضه للتو ممثلا للولايات المتحدة والمكسيك.

ثالثاً، ارتبط العنف في الأسابيع الأخيرة بالتدهور المثير للقلق في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. فكيف يمكننا أن نتوقع استقرار الحالة في بلد يعاني نصف سكانه من الجوع؟ وكما قلنا مراراً، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز الدعم الإنساني، ولا سيما المساعدة الغذائية. ويجب علينا أن نكفل الإمدادات لأكثر الفئات ضعفاً وأن نضمن الوصول إلى الأحياء الفقيرة في بورت أو برنس والمقاطعات. إننا ندين النهب غير المقبول للإمدادات الإنسانية المخصصة لهؤلاء الناس، الذي حدث في الأيام الأخيرة. وفي الوقت نفسه، يجب على الدولة الهايتية أن تعزز الحكم والمساءلة في مؤسساتها وأن تكثف مكافحة الفساد. ولهذا السبب، نرحب بالتعاون الناشئ مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

في الختام، تود فرنسا أن تعيد تأكيد تضامنها مع شعب هاييتي. وسنواصل، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، تعبئة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة اللازمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي.

السيد جينوس (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن عميق امتناني للرئيسة على عقد إحاطة اليوم بشأن الحالة في هاييتي وعلى الموافقة على مشاركة حكومة هاييتي. فذلك يبرهن على اهتمام مجلس الأمن الخاص بهاييتي وشعبها والتزامه الجلي تجاههما واستعداده الواضح لمساعدة الحكومة على البحث عن حل مستدام للمسائل المتعددة والمعقدة التي يواجهها البلد.

والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتهما.

كذلك أرحب بوزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية، فضلاً عن الممثل الدائم لكندا، في جلسة اليوم.

إن الحالة في هاييتي ملحة. ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الأسابيع الأخيرة. وندين الهجمات على السكان وإقامة حواجز على الطرق وأعمال النهب التي وقعت في جميع أنحاء البلد. وقد استمعنا إلى شواغل دول المنطقة في جلسة الأسبوع الماضي للفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، برئاسة رئيس الوزراء جاستن تروودو.

ويجب على السلطات الهايتية أن تستجيب، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل التعبئة. ونتابع عن كثب تنفيذ القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي اتخذ في ١٥ تموز/يوليه، والذي يذكر بوضوح بالتزامنا الجماعي بمساعدة هاييتي في إيجاد حل للأزمة عن طريق تحديد توقعاتنا وزيادة تعبئة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وأود أن أنقل ثلاث رسائل بسيطة.

أولاً، تحت فرنسا جميع أصحاب المصلحة على الساحة السياسية في هاييتي على التوصل إلى اتفاق يمكن أن يؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وندعو الطبقة السياسية إلى إبداء المسؤولية من أجل استئناف الحوار وكسر الجمود الحالي. ومنتظر بفارغ الصبر التقرير الذي يُتوقع من السلطات الهايتية أن تقدمه إلى مجلس الأمن والذي يفصل كل التقدم المحرز.

ثانياً، يجب وضع حد لعنف العصابات. فالجماعات الإجرامية ترتكب المزيد من الانتهاكات، مع إفلات تام من العقاب. وتقوض العصابات سلطة الدولة وتتهب مواردها. ويعلم الجميع أنه من دون الأمن، لا يمكن أن تكون هناك سيادة للقانون أو تنمية. وقد اتخذنا خطوات لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، وسنواصل اتخاذ إجراءات مماثلة.

المباني العامة، مثل مباني المحاكم والسجون وشركات القطاع الخاص ومباني بعض المصارف التجارية ومستودعات المنظمات الدولية، مثل برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة كاريتاس.

وتعرضت أكثر من ٢٠ مدرسة للسلب والنهب في أرتيبونيت. ونظرا لتدهور الحالة المريع، تركز الحكومة على إعادة استتباب الأمن في البلد لضمان استئناف النشاط الاقتصادي. وباستثناء عدد قليل من الحالات المعزولة، أستطيع أن أقول إن الحالة تحت السيطرة بوجه عام وأن الهدوء عاد إلى أجزاء عديدة من البلد. إنها فرصة للإشادة بالكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية. فقد تمكنت من استعادة السيطرة على الحالة والحد من الأضرار التي تسببها العصابات الأفضل تسليحا وتجهيزا.

وأود أن أعبر للمجلس عن قلق الحكومة الهايتية البالغ وانزعاجها الشديد إزاء خطورة الحالة في البلد. وأود أيضا أن أؤكد العواقب الوخيمة التي تخلفها الأفعال الضارة التي ترتكبها العصابات - بدعم من بعض القطاعات الاقتصادية والسياسية - على مجتمعنا، فضلا عن تأثيرها المدمر على اقتصادنا الوطني وعلى حياة شعبنا اليومية. والعواقب وخيمة جدا.

إن الاحتجاجات العنيفة والمدمرة والصعوبات التي صودفت في إيصال الوقود وتوريده إلى البلد، بسبب حواجز الطرق التي أقامتها العصابات المسلحة في محطة فارو النفطية، تزيد من تعقيد الحالة الاقتصادية غير المستقرة أصلا في البلد. وبما أن الوقود منتج شامل لعدة قطاعات يهم جميع الأنشطة الاقتصادية، فمن المرجح أن تشل تلك الحالة الدولة وتشل البلد بالكامل تقريبا.

ولذلك، تهدد بعض الشركات الخاصة بحزم أمتعتها والانتقال إلى مكان آخر. أعلنت منطقة كاراكول الصناعية، وهي واحدة من أهم المناطق في البلد، يوم الأحد، عن إنهاء عملياتها بسبب نقص الوقود. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان ١٢ ٠٠٠ الوظائف في سياق النمو الاقتصادي السلبي. وعلاوة على ذلك، أغلقت بعض المستشفيات

ولذلك، أود أن أشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا ليم، وجهودهما، في ظل هذه الظروف الصعبة، للوفاء بالولاية التي أناطها مجلس الأمن بالمكتب من خلال قراراته المتعددة. وأود كذلك أن أشكر مقدمات الإحاطات على تعليقاتهن الحكيمة، التي أحطنا بها علما.

غني عن القول أن جلسة اليوم الهامة تأتي في وقتها. إنها بالفعل تمكن الحكومة، من خلالي، من إبلاغ المجلس بآخر التطورات في الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية في البلد وبجهود الحكومة لتحسينها. كما أنها تسمح في الوقت نفسه للحكومة بإبلاغ المجتمع الدولي بتوقعاتها بغية أن تخرج من أزمة متعددة الأبعاد استمرت لفترة طويلة جدا.

في ١٢ أيلول/سبتمبر، اندلعت احتجاجات عنيفة في البلد عقب قرار الحكومة بوقف دعم المنتجات النفطية، ما أدى بدوره إلى زيادة أسعار الوقود. لقد كان ذلك القرار صعبا، غير أنه حاسم لأن الدولة تخسر ما جملته ٤٠٠ مليون دولار سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف القرار تصحيح مسار المالية العامة باعتماد ميزانية نقشفية من خلال إجراء إصلاحات للاقتصاد الكلي.

وأجرت الحكومة إصلاحا كبيرا للإدارة العامة للجمارك لمكافحة التهريب ولزيادة الإيرادات الجمركية ووقف تدفق الأسلحة والذخائر إلى البلد. ومكنت تلك التدابير إدارة الجمارك من أن تُحصَل، في آب/أغسطس وحده، ما يقرب من ٨ بلايين غورد هاييتي - أي بزيادة أكثر من ٤٠ في المائة.

وباستخدام الزيادة في الأسعار كموضوع تلوكه الأسنة، إلى جانب الآثار الاجتماعية قصيرة المدى الملازمة لهذا الإجراء، والتي ضاعفها الاستياء العام من الإصلاحات الجمركية والاعتماد الوشيك لتدابير جديدة، نفذ مثيرو المتاعب المعتادون في القطاع السياسي وقطاع الأعمال الخاصة خطتهم لنشر الفوضى في البلد. واستخدموا عصابات مدججة بالسلاح لشل جميع أنحاء البلد عن طريق إغلاق الطرق الرئيسية بين العاصمة والبلدات في المقاطعات ونهب وحرق

السيد ألفاريس خيل (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):
باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية، أشكر وفد الصين على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم في هذه الجلسة. نشكر أيضا مجلس الأمن على قراره ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، المتخذ في تموز/يوليه، الذي مدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي لمدة عام واحد.

ومع ذلك، وكما سبق أن قلت أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.7)، فإن النتائج المتوقعة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي تتوقف على توصل الهائيتين إلى اتفاق وطني كنقطة انطلاق لمكافحة العصابات وتحييدها، وثانيا، لكفالة إجراء الانتخابات حالما تسمح الظروف بذلك.

ومما يؤسف له أن تلك العملية لم تتجح حتى الآن، ولهذا السبب، ترى الحكومة الدومينيكية أن جهود تحقيق الاستقرار في هاييتي يجب أن تركز، كما قال الرئيس لويس أبينادر كورونا في مناسبات عديدة، على التهذئة الفورية والحوار السياسي بوصفهما الوسيلتين الملائمتين الوحيدتين لمواجهة العنف والفوضى، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار، وعلى تعزيز الدعم الأمني لجهود الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة المستويات العالية من عنف العصابات.

ولكن التقدم شبه المعدوم في هذا الاتجاه يتطلب من المجتمع الدولي، كما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وانطلاقا من الموقف الذي يؤيده بلدنا بقوة، أنه

”بينما تُعزز المساعدة المقدمة لتدريب شرطتها، هناك حاجة إلى قوة شديدة البأس قادرة على استعادة السلام ووضع حد للعنف الذي تطلقه العصابات المسلحة، التي اخترقتها القوة السياسية والاقتصادية“.

والجمهورية الدومينيكية، إذ تكرر تأكيد روحها المعتادة للتعاون والصداقة مع حكومة هاييتي وشعبها، تكرر أيضا الإعراب عن اقتناعها بوجود أن تأتي الاستجابة الدائمة والمستدامة الوحيدة للأزمة الهايتية من

أبوابها أيضا بسبب نقص الوقود، بينما يكتنف عدم اليقين استئناف الدراسة، الذي كان قد تأجل بالفعل إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مواجهة تفاقم انعدام الأمن، نحتاج إلى دعم قوي جدا من المجتمع الدولي لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة العصابات المسلحة. والنداء الذي وجهه الأمين العام يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب مواصلة تطويره. وهذه أيضا فرصة لدعوة الشركاء الآخرين إلى بذل المزيد من الجهد. وفي ذلك الصدد، نشكر الذين بادروا بالاجتماع الذي نظم في ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن الصندوق المشترك والدول التي تعهدت بدعم عمل الشرطة الوطنية الهايتية.

وللتصدي لتلك الأعمال الإرهابية، تعتمد الحكومة اعتمادا كبيرا على تعاون المجتمع الدولي. ويجب أن نسد الطريق أمام مثيري الشغب الذين يستغلون عدم الاستقرار المزمع في هاييتي لإثراء أنفسهم من خلال تهريب الأسلحة والذخيرة والاتجار بها. وفي ذلك السياق، ستقوم الشرطة الوطنية الهايتية بالقمع التام للمحرضين المباشرين والعقول التي تقف وراء الأعمال الإجرامية والإرهابية، ولا سيما تلك التي ارتكبت في الأيام القليلة الماضية، وتقديمهم إلى العدالة في هاييتي.

ونرحب أيضا بقرار بعض البلدان النظر في فرض جزاءات على أولئك الذين يشاركون بطريقة أو بأخرى في الأنشطة الإجرامية وانعدام الأمن في البلد. فتلك خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لوضع حد لظاهرة انعدام الأمن في البلد.

والأولوية الآن هي العودة إلى النظام الدستوري عن طريق استعادة الحوار الأمني والسياسي، اللذين يشكلان شرطين أساسيين لإجراء انتخابات عامة، وإعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية والجمهورية، مما سيمكن من معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أعلن أن المفاوضات جارية حاليا، ونأمل أن يتسنى التوصل قريبا إلى اتفاق سياسي، يسمح لنا بتخفيف حدة الحالة. ولم يدخر رئيس الوزراء جهدا قط، وظل دائما منفتحا على مواصلة الحوار، الذي هو السبيل الوحيد لحل الأزمة السياسية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

بسبب عنف العصابات. منشآت الأعمال التجارية تغلق. الهايتيون يغادرون البلد أو مشردون داخليا. ومع ذلك، يجب أن نعترف بقدرة شعب هاييتي الملحوظة على الصمود.

وبالنظر إلى هذا الواقع، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من عزمه وأن يقف جنبا إلى جنب مع الهايتيين للمساعدة في التغلب على تلك التحديات المعقدة، خاصة مع استمرار تصاعد التوترات.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يزال التزام كندا تجاه هاييتي مستمرا. في الأسبوع الماضي، وبالتعاون مع شركائنا في منطقة البحر الكاريبي وحكومة هاييتي، استضاف رئيس الوزراء تروود اجتماعا للفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبوصفنا أصدقاء هاييتي وجيرانها وشركائها، ناقشنا أهمية زيادة دعمنا للبلد، ليس في الأجل القصير فحسب، بل وفي الأجل الطويل. ويشمل ذلك تقديم العون لمساعدة هاييتي على تحديد الأسباب الجذرية للتحديات المعقدة والمتراكبة التي تواجهها.

وينبغي أن ندعم هاييتي في تهيئة الظروف لإجراء حوار وطني شامل للجميع - وقد سرني اليوم أن أسمع المعلومات المستكملة من وزير الخارجية جينوس - لتمكين جميع الناس من رسم مسار نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية والعودة إلى حكومة مستقرة وديمقراطية. يجب أن نكفل أن نقدم لهاييتي كل الدعم الذي تحتاجه لكيلا يُترك أحد خلف الركب. وهذا يعني بوضوح إعطاء النساء والشباب الفرصة للاضطلاع بدورهم الهام في تشكيل مستقبلهم.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي كندا، لبينا النداء الداعي إلى مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي للعصابات المسلحة التي تروع حرفيا سكان هاييتي - وهذه ليست مبالغة. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية، أنشأنا ومولنا صندوقا مشتركا، يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيساعد على كفالة أن المساعدة الدولية للأمن أكثر فعالية وتنسيقا.

الهايتيين أنفسهم. ولذلك، أكرر أمام مجلس الأمن: إن التعاون الدولي مع جهود هاييتي والسلطات الهايتية أمر حيوي إذا أردنا تحقيق الاستقرار والسلام لشعب هاييتي وجيرانه والمنطقة. وهذا هو هدفنا الوحيد.

إن المعاناة الإنسانية في هاييتي تفوق الوصف. لقد سمعنا في هذه الجلسة عن بعض الانتهاكات الفظيعة التي تؤثر على أضعف الفئات السكانية في هاييتي قبل كل شيء. ومنذ حوالي ١٠ أيام، أغلقت محطة النفط الرئيسية، فارو، التي أشار إليها الوزير جينوس، التي تحتوي على ملايين الجالونات من الديزل والبنزين والكيروسين وغاز البترول المسال، بواسطة خنادق كبيرة ومتاريس وشاحنات ومقطورات، ولم تتمكن الشرطة من إزالتها بفعالية طوال هذا الوقت. يعيش حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة حول محطة النفط هذه. ويجب أن نتجنب وقوع مأساة بأي ثمن.

وفي الختام، أود أن أذكر بما قاله الرئيس لويس أبينادر كورونا في العام الماضي أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين: "ليس بوسع هاييتي أن تنتظر أكثر من ذلك. يجب أن نتصرف بمسؤولية، ولا بد أن نتصرف الآن".

الرئيسة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أتيت لي الفرصة للسفر إلى هاييتي والجمهورية الدومينيكية في أواخر آب/أغسطس، بصفتي رئيس الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبصفتي الوطنية.

واعتقد أن كل ما يلزم قوله قد قيل عن شدة التحديات التي نواجهها في البلد. لقد حاصرت العصابات المسلحة بورت أو برنس، مما عرض سلامة سكانها وأمنهم للخطر. ولفترة من الوقت كانت العصابات تجتاح مقر المحكمة الرئيسي في البلد - في علامة على انهيار القانون والنظام. الأطفال غير قادرين على الوصول إلى المدرسة. ويواجه العديد من الهايتيين نقصا مزمنًا في الغذاء، كما سمعنا، كما أن انعدام الأمن الغذائي يزداد. وفي سيتي سولاي وغيرها من المناطق، لا تستطيع النساء الحوامل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية

أولاً، كيف يمكننا أن نضع حداً سريعاً للعنف، مع تجنب الأخطاء التي ارتكبت في الماضي جراء التدخلات السابقة؟ أعتقد أننا يجب أن نفهم أن ذلك محور تركيز حاسم.

ثانياً، كيف يمكننا أن نزيد فوراً وبفعالية المساءلة عن الإجرام، الذي لا يشمل الشرطة فحسب، بل ويشمل أيضاً نظام العدالة برمته؟ ثالثاً، كيف يمكننا أن نساعد الحوار السياسي من دون التدخل فيه؟ كيف نتأكد من حدوث ذلك بدون إخبار الناس بما يجب عليهم فعله؟

رابعاً، كيف نستجيب لأزمة الغذاء والطاقة الآنية، وفي الوقت نفسه، نساعد حكومة هاييتي على وضع خطة طويلة الأجل للرخاء والاستثمار؟

وأخيراً، كيف يمكننا أن نشارك في استجابة أكثر تضامناً وشمولاً من المنطقة، كما أشار زميلي ممثل كينيا، ومن الجماعة الكاريبية، ومن الجمهورية الدومينيكية نفسها، ومن المجتمع الدولي الأوسع، بما في ذلك أفريقيا، مع كفالة أن لهاييتي الملكية والمسؤولية الكاملتين عن التغيير السياسي؟ في الماضي، لم نتمكن من العثور على الصيغ، لكن هذا لا يعني أننا يجب أن نتوقف عن البحث عنها.

(تكلم بالفرنسية)

إن شعب هاييتي يستحق دعمنا وتشجيعنا واحترامنا. وبذلك الروح، ستواصل كندا العمل مع جميع أعضاء المجلس ومع شركائنا في هاييتي والجمهورية الدومينيكية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

ونرحب بالتعهد الذي أعلنته الولايات المتحدة مؤخرًا، يوم الجمعة، دعماً لذلك الصندوق، ويجب أن أقول لجميع المشاركين إننا نشجع الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة لأنه ذو أهمية حيوية.

ونرحب أيضاً، وقد أكدته بيانات عديدة أدلى بها اليوم، بإمكانية اتخاذ مجلس الأمن مزيداً من التدابير لمساعدة هاييتي على الحد من سلطة العصابات المسلحة. وفي الوقت نفسه، نحث المجلس على أن يكفل - وقد علق كثيرون آخرون على ذلك، وأنا أتفق معهم - أن التدابير موجهة بفعالية وألا تعوق قدرة الأمم المتحدة على دعم شعب هاييتي. وقد شجعتني كثيراً التعليقات التي أدلى بها في هذا الصدد عدد كبير من الممثلين، بمن فيهم ممثلو الاتحاد الروسي والبرازيل والصين. وأعتقد أنه من المفيد جداً لنا أن نتفق على أن الجزاءات قد تكون مطلوبة، ولكن يجب أن تكون الجزاءات المناسبة على الأشخاص الذين تصح ضدهم. ويجب ألا تبطئ بأي شكل من الأشكال الحاجة إلى مساعدة هاييتي في وقت حاجتها، ويجب ألا تتأثر المساعدة الإنسانية والإنمائية سلباً بأي شكل من الأشكال.

ورغم أن القول سهلاً لكن الفعل ليس سهلاً، إلا أننا يجب أن نوقف البنادق، ويجب أن نجد طريقة فعالة للقيام بذلك.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا مستعدة لدعم حكومة هاييتي في تعزيز قدرتها على مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية وغسل الأموال. وتحقيقاً لتلك الغاية، سنواصل بناء قدرة المؤسسات القانونية في هاييتي على مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

(تكلم بالإنكليزية)

ولدي خمسة أسئلة، أمل ألا ينظر فيها مجلس الأمن فحسب، بل والعديد من الدول الأعضاء.